أساسيات التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي طريقة لتقديم التمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية. وتقدمه اليوم بنوك وشركات تأمين وشركات استثمار في بلدان كثيرة، للعملاء المسلمين وغير المسلمين على حد سواء. وهو لا يوقف التمويل، بل يغيّر طريقة هيكلته، بحيث يرتبط المال بأصول حقيقية، وفي الشراكات بمخاطر مشتركة. ويشرح هذا الدليل المبادئ الأساسية والعقود الأكثر شيوعاً بعبارات عامة، وهو ليس فتوى شرعية.

1. المبادئ الأساسية

أشهر المبادئ تحريم الربا، ويشمل الفائدة على القروض. ويجب أن تتجنب العقود الغرر، أي الجهالة الفاحشة فيما يُباع، والميسر، أي القمار وألعاب الحظ. وينبغي أن يرتبط التمويل بأصول حقيقية أو نشاط اقتصادي حقيقي، لا بإقراض المال لكسب المال فقط. وأخيراً، يرتبط الربح في عقود الشراكة بالمشاركة في المخاطرة، فيتحمل المستثمرون والشركات نتائج المشروع معاً. أما عقود البيع والتأجير، كالمرابحة والإجارة، فتعتمد سعراً أو أجرة يُتفق عليهما مسبقاً.

مثال: تريد أسرة أن تنمو مدخراتها من دون ربا. فبدل حساب بفائدة، تختار حساباً قائماً على المشاركة في الأرباح، يرتبط عائده بالنتائج الحقيقية لاستثمارات البنك.

في العمل: تراجع مريم، وهي موظفة مالية في شركة للمستلزمات الطبية، عقد مورد لا يحدد الكمية ولا موعد التسليم بوضوح. وتطبيقاً لمبدأ تجنب الغرر، تطلب شروطاً واضحة قبل أن توقع الشركة.

2. عقود البيع والإجارة

تقوم منتجات كثيرة في التمويل الإسلامي على التجارة والإجارة بدل القروض. ففي المرابحة، وهي بيع بالتكلفة مع ربح معلوم، يشتري البنك الأصل ثم يبيعه للعميل بتكلفته مضافاً إليها ربح متفق عليه مسبقاً. ثم يدفع العميل هذا الثمن الثابت، وغالباً على أقساط. وفي الإجارة، يشتري البنك الأصل ويؤجره للعميل، مع احتفاظ البنك بالملكية وبمخاطرها الرئيسية. وتنتهي بعض عقود الإجارة بانتقال الملكية إلى العميل.

مثال: تحتاج أسرة إلى سيارة، فتستخدم المرابحة. فيشتري البنك السيارة ويبيعها للأسرة بثمن معلن، يُدفع على أقساط شهرية متساوية.

في العمل: تحتاج شركة مريم إلى شاحنة توصيل، فتستخدم الإجارة. فيشتري البنك الشاحنة ويؤجرها للشركة مقابل أجرة شهرية، وفي نهاية الإجارة تنتقل الشاحنة إلى الشركة.

3. عقود المشاركة

عقود المشاركة هي أوضح صور تقاسم المخاطر. ففي المشاركة، يقدم شريكان أو أكثر رأس المال لمشروع، ويتقاسمون الربح بنسبة متفق عليها، ويتحملون الخسارة بحسب حصة كل منهم في رأس المال. وفي المضاربة، يقدم طرف رأس المال،

حقوق الطبع والنشر محمية © - أكاديمية أساسيات (شركة أساسيات للخدمات الاستشارية)

ويقدم الطرف الآخر العمل والخبرة. ويُقسم الربح بنسبة متفق عليها، بينما يتحمل صاحب المال الخسارة المالية، ما لم يكن المضارب مقصراً.

مثال: يفتتح مستثمر وخباز ماهر مخبزاً عن طريق المضاربة. فيقدم المستثمر المال، ويدير الخباز العمل، ويتقاسمان الربح ستين إلى أربعين، كما اتفقا.

في العمل: تفتتح شركة مريم وموزّع صالة عرض جديدة عن طريق المشاركة، ويدفع كل منهما نصف رأس المال. ويتفقان على تقاسم الربح بالتساوي، ويعرفان أن أي خسارة ستُقسم أيضاً بحسب رأس المال.

4. الصكوك والمعايير

الصكوك شهادات تمنح حامليها حصة في ملكية أصول أو مشاريع، أو في دخلها. وتسمى غالباً السندات الإسلامية، لكن عائدها يأتي من الأصول التي تقوم عليها، لا من فائدة على قرض. ولتوحيد الممارسة، تصدر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعروفة باسم أيوفي، معايير شرعية ومحاسبية ومعايير للحوكمة. وقد تأسست عام ألف وتسعمئة وواحد وتسعين ومقرها البحرين، ولمعظم البنوك الإسلامية أيضاً هيئة رقابة شرعية خاصة بها.

مثال: تحتاج حكومة إلى المال لبناء طريق جديد، فتصدر صكوكاً. فيشارك حاملوها في دخل المشروع بدل الحصول على فائدة.

في العمل: قبل توقيع عقد إجارة الشاحنة، تتحقق مريم من أن المنتج يتبع معايير أيوفي. وتتأكد أيضاً من أن هيئة الرقابة الشرعية في البنك قد أجازته.

الخاتمة

وخلاصة القول، يتجنب التمويل الإسلامي الربا والغرر والميسر، ويربط المال بأصول حقيقية، وفي الشراكات بمخاطر مشتركة. ومن عقوده الشائعة المرابحة والإجارة للشراء والاستئجار، والمشاركة والمضاربة للشراكات، والصكوك لجمع المبالغ الكبيرة. وقد يختلف العلماء والبلدان في بعض التفاصيل، لذلك فالأفضل في الحكم الشخصي سؤال عالم مؤهل. وفهم هذه الأساسيات يساعدنا على الحديث بوضوح مع البنوك والشركاء والعملاء.

المصادر

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي): نبذة عن الهيئة (بالإنجليزية) – https://aaoifi.com/about-aaoifi/?lang=en
- البنك الدولي: التمويل الإسلامي (بالإنجليزية) – https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/brief/islamic-finance
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) – https://www.ifsb.org/
- محتوى تعليمي عام، وليس فتوى أو حكماً شرعياً. وللحكم الشخصي يُرجع إلى عالم مؤهل.

حقوق الطبع والنشر محمية © - أكاديمية أساسيات (شركة أساسيات للخدمات الاستشارية)